

دراسات محكمة

سوسيولوجيا الثورات العربية:

محاولة تأويلية للمسارات والمآلات

عبد الإله سطي

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري

جامعة ابن زهر/أكادير



This paper seeks to answer a central question about the causes and outcomes of the Arab revolutions, and the main variables in the process of democratization in the Arab region, so that the paper concludes that any democratic transition remains conditional on the presence of political, economic and cultural variables responsible for consolidating constitutional institutions, separating power and achieving social justice as called for by the protesters.

ما من مؤرخ سيتمكن من استرداد التاريخ العربي المعاصر، دون أن يربطه بمسلسل الحراك الشعبي العربي الحالي. الذي ظل منذ شرارة البوعزيزي بقرية نائية (سيدي بوزيد) بتونس أواخر سنة 2010، إلى اليوم يعرف تقلبات سياسية واجتماعية، أدت إلى استبدال نخب ودساتير سياسية بأخرى. فما الذي أوصل الشارع العربي إلى حد الانفجار؟ ما هي العوامل التي دفعت به إلى الثورة على الحكم السلطوي؟ هل من عناصر تحليلية لما يقع في العالم العربي؟ ثم ما هي المسارات التي قطعها هذه الثورات؟ وما هي مآلاتها بعد سنتين من اندلاعها؟ هل نحن أمام ثورات فعلا؟ أم أمام تغيير في النخب الحاكمة فقط؟

سيكون من المجازفة الاقتراب بشكل موضوعي من حدث لا يزال يعرف غليانا، ولا زالت مساراته ومآلاته لم تحسم بعد. بيد أن، الحاجة الأكاديمية لتفسير ما يقع تدفعنا لركب غمار هذه المجازفة، مع الحرص كل الحرص على اعتماد الأدوات العلمية في التفسير، التي تترك بيننا وبين الحدث مسافة معقولة للمقاربة الموضوعية.

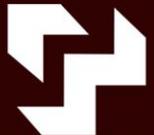
من هذا المنطلق تحيلنا الأسئلة السابقة على ملاحظتين: أولا: أن دراسة ما يحدث في المنطقة العربية من حراك، يحتاج إلى التدقيق في كيفية الانتقال من حدث مجرد، متمثل في حرق الذات (البوعزيزي)، إلى حدث مجتمعي ولد حراكا مجتمعيا، أدى إلى انهيار أنظمة سياسية. ثانيا: أن معالجة هذا الحدث العربي يستدعي مقتربا علميا "كمرشد عمل"، مساعد للتعرف على مسارات وتوجهات هذا الحراك ومآلاته.

تحيلنا هذه الملاحظات على العناصر التحليلية التالية، البحث عن "براديفم" ملائم للاقتراب من فهم هذا الحراك الشعبي، ثم البحث عن العوامل المفسرة لحالة الانفجار الشعبي، في وجهة أنظمة سياسية باتت حتى وقت قريب مستعصية عن الزوال، بل ظلت قادرة على إعادة إنتاج ذاتها والتصدي لأي مشروع إصلاحية بديل. ثم الانتقال من تفسير ما يجري إلى قراءة مآلات الراهن ومحاولة التنبؤ بما سيجري.

أولا: الثورات العربية: بأية مقارنة؟

تقدم لنا السوسيولوجيا السياسية الغربية، العديد من الأطروحات النظرية المفسرة للثورات والحركات المجتمعية، تختلف مقتربات هذه الأطروحات حسب المدارس الفكرية التي تنتهي إليها. لهذا لا يمكن الاستغناء على السوسيولوجيا السياسية في معالجة الثورات العربية، لما حققته من تراكم نظري ومعرفي قد يساعد على تفسير هذه الثورات، وتبيان مساراتها. مع الأخذ بعين الاعتبار السياقات والبيئة التي انطلقت وانفجرت فيها هذه الثورات. في هذا الإطار تبرز أطروحة "كرين برنتون" حول الثورة، من خلال عمله "الثورة: عناصرها

دراسات محكمة: سوسيولوجيا الثورات العربية، محاولة تأويلية للمسارات والمآلات



مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL center for Interdisciplinary Research and Studies

تحليلها نتائجها¹. والذي يعتمد فيه على المنهج التصوري كمقرب تبسيطي لدراسة الثورات الأربع "الفرنسية، البريطانية، الأمريكية، والروسية". يقوم هذا المنهج على اقتباس الأدوات العلمية المستخدمة في حقل "الباثولوجية" علم الأمراض، حيث يعتبر الثورات كنوع من الحمى (وهو تشبيه فقط) التي تصيب جسم الإنسان بما فيه من روح وإرادة عامة وقلب وأعصاب وغير ذلك. إذ تظهر في المجتمع علامات اقتراب الاضطراب في ثنايا النظام... وهي علامات يستدل بها الطبيب على اقتراب المرض، وتختلف هذه الأعراض بين الشدة والضعف إلى أن يبلغ المرض ذروته، وكثيرا ما تكون هذه الحالة مصحوبة بالهذيان، وهذه مرحلة اسقاط النخب القديمة، وصعود القوى الثورية، وبعد النوبة تحين فترة النقاهة التي تتخللها عادة بعض الانتكاسات. قبل أن يمتثل المريض إلى الشفاء ويسترجع صحته وعافيته، التي بعد هذه التجربة المرضية قد تكسبه قوة في بعض النواحي، وحصانة ضد مرض مشابه.

ينطبق هذا التشبيه في نظر "بيرنتون" على كافة المجتمعات التي تتعرض لجميع مراحل الثورة حيث تخرج أكثر قوة مما كانت عليه من قبل. وقد وفق بيرنتون في اعتماده لهذا المنهج من خلال دراسته القيمة للثورات الغربية، حيث استطاع أن يرصد التغيرات التي صاحبت هذه الثورات والعوامل التي ساعدت على نجاحها. بتقسيمها لأربع مستويات: أعراض أولية، ثم حمى، ثم نوبات، ثم امتثال للشفاء. كل هذه المستويات السابقة تشكل، مرحلة من مراحل الثورة، تساهم فيها عوامل متعددة، منها ما يحفز هذه الثورات ومنها ما يعرقلها، لكن في الأخير وبعد عملية مد وجزر تصل الثورات إلى منتهائها إما تحقق مبتغياتها أو أنها تفشل في تحقيق أهدافها.

دواعي اعتمادنا على هذا المنهج في مقارنة الثورات العربية، يقوم على الإشكالية المركزية المعتمدة في هذه الدراسة، التي تبتغي ملاحقة سلسلة من المتغيرات المتداخلة والمتداخلة بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج الفعل الثوري في العالم العربي. فالانتقال من فعل يومي مجرد، إلى حراك مجتمعي شعبي، أدى إلى انهيار أنظمة حكم لطالما استعصت حتى على عملية إصلاحها. يضعنا أمام صيرورة أحداث متداخلة فيما بينها، معالجتها تقتضي مقارنة نسقية متكاملة ترصد هذه الصيرورة من بداياتها الأولى إلى مآلاتها الحالية.

في هذا الباب أيضا، يعمل بيرنتون في تفسيره للثورة على مقارنة مدى توازن النظام الاجتماعي، فحينما يشعر المواطن في مجتمع معين بالرضى التام، وتتحقق فيه مطالبه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما يتصورها. نسبيا يعتبر هذا النظام متوازن يستجيب لطموحات المواطنين. لكن حينما تنحصر هذه الاستجابة في المجتمع، وتتطور إلى إفراز تناقضات وصراع على تحقيق الرغبات، ويكثر الطلب إلى درجة يبلغ الوضع من التعقيد درجات عليا. وعندما تتخلف الأنظمة السياسية في مجازاة هذا الرغبات، تظهر آثار تصدع نسبي في توازن المجتمع، يتطور مع الوقت وقد لا تظهر ملامحه حتى تكشف عنه الثورة.

¹ Grane Brinton. The anatomy of revolution. Revised Edition. Published by Prentice-Hall, Inc, New York. 1952
كرين بيرنتون. الثورة عناصرها تحليلها نتائجها. ترجمة زياد عناب، شجاع الاسد. دار الكاتب العربي. بيروت 1965

بهذا الطرح سيساعدنا هذا المنهج على فهم ما يحدث في المنطقة العربية، ورصد عملية التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العالم العربي، وإلى أي درجة ساهم الخلل الذي أصاب توازن هذه المسويات طيلة عقود من الزمن في انفجار الشعوب العربية في وجه حكامها.

وعليه، وفق المنهج التصوري، سنعتبر المجتمعات العربية التي عرفت حراك ثوري، كجسم مريض - كمقرب تبسيطي -، أصابه الوهن وتداعت عليه أمراض التخلف بكافة أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى الإخلال بتوازنه المجتمعي. الذي أفرز طيلة عقود من الزمن، تراكما كميًا من انحباس الحريات الفردية، ومظاهر التردّي الإقتصادي والاجتماعي الذي بلغ غايته القصوى. في ظل نظام عالمي متسارع الأحداث وتطور متسارع لوسائل الإتصال، ساهم في انفتاح الفئات الشعبية على قيم الحرية والديمقراطية. مما عجل من خلال صيرورة من التراكم بإحداث الفعل الثوري، الذي انفجر في وجه النظم السلطوية.

ثانياً: لماذا ثار العرب؟: محاولة للفهم

من العسير حصر مسببات ودوافع اللحظة الثورية في العالم العربي، في متغير واحد بل هناك العديد من العوامل التي ساهمت في حدوث هذه الانفجارات التي عرفتها العديد من بلدان المنطقة العربية. فما هي العوامل المركزية المحركة للعملية الثورية في المنطقة العربية؟ وما هي محدداتها ومدى مساهمتها في تغذية هذا الحدث؟ تدفعنا هذه الاسئلة إلى الانطلاق من ملاحظتين: أولاً، أن اعتماد المنهج التصوري لبيرننتون يجعلنا نتصور أن بلدان الحراك الثوري، بمثابة جسم تعرض لمرض شديد لم يظهر فجأة، بل ظلت بعض اعراضه تتداول في الظهور، وهذه الأعراض ما يمكن إجمالها في عملية العجز الديمقراطي، والتخلف الاقتصادي، وتردي المستوى المعيشي التي أفقد النظم السياسية توازنها. إلى أن اشتدت هذه الأعراض جراء تراكم عملية الفساد السياسي وكبت الحريات الفردية، حتى جاءت لحظة البوعزيزي التي عرت على الواقع المير لهذه المجتمعات، وعن درجات الاحتقان التي وصلت لها الشعوب العربية، فانفجر الحراك الثوري. ثانياً: لا يمكن الحديث عن عوامل عامة ساهمت في تحريك البركة الأسنة نحو الثورة، بيد أن هناك متغيرات ساهمت بشكل حاسم في تفجير الأوضاع، ومتغيرات كان لها دور مركزي ومحفز في عملية الحراك.

1. عوامل محفزة:

تشكل اللحظة الثورية علامة فارقة في عملية التحول الذي تعرفها المجتمعات العربية، وقد تداخلت في تحفيز هذه اللحظة العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ساهمت بشكل كلي في تعقيد المشهد العام العربي، وأثرت في بنية الدولة والمجتمع على النحو الذي أفقدها توازنها العام، مما أفرز بنيات سرعت من عملية توليد الانفجار الشعبي.

• المتغير السياسي

عاشت الشعوب العربية منذ بدايات استقلالها أواسط القرن الماضي، في ظل نظم سياسية تسلطية فاقدة لأي شرعية ديمقراطية، من أبرز مظاهرها استحواذ نخب عائلية على الحكم، والتحكم في العملية الانتخابية، وانحصار دوران النخب على مستوى صناعة القرارات.

فرغم موجة الانتقال الديمقراطي التي عرفتها بلدان أمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لم تعرف البلدان العربية أي انتقال في هذا الاتجاه، وأي إصلاح معلن كان يتجه في إطار إعادة إنتاج الاستبداد والتأكيد على استمرارية النظام القائم. كل ذلك بالاعتماد على وسائل الإكراه وإقامة شبكات زبائنية، تضمن التبعية وارتهاق مصالح المجتمع باستمرارية الدولة القائمة.

ترتب عن هذه الاستبداد إفراز بنيات سلطوية من داخل المجتمع، تقوم على علاقات أبوية ترسخت في ذهنيات المجتمع، كانت نتائجه وخيمة على مستوى الحريات الفردية، وحرية تحرك الفاعلين السياسيين. ففي ظل النظام الاستبدادي لا يتم الحديث إلا على فاعل واحد هو رأس النظام وحاشيته. ويعتبر المتغير السياسي سمة مشتركة بين أغلب النظم السياسية العربية التي عرفت انفجارا ثوريا حيث تسود آليتين بارزتين للحكم: آلية إيديولوجية وتلعب دور الشرعة والتبرير لنظام الحكم، فحسني مبارك في مصر كان يحوز على شرعية القائد العسكري الذي ساهم في عملية التحرير وصد العدوان الإسرائيلي في حرب أكتوبر 1973، ويعتبر القائد المؤتمن على حماية الأراضي المصرية من التهديدات الخارجية... كل هذه العناصر وأخرى كانت تغذي الشعور لدى الحاكم بأحقية في السلطة، بل والعمل على توريثها لإبنه الأكبر.

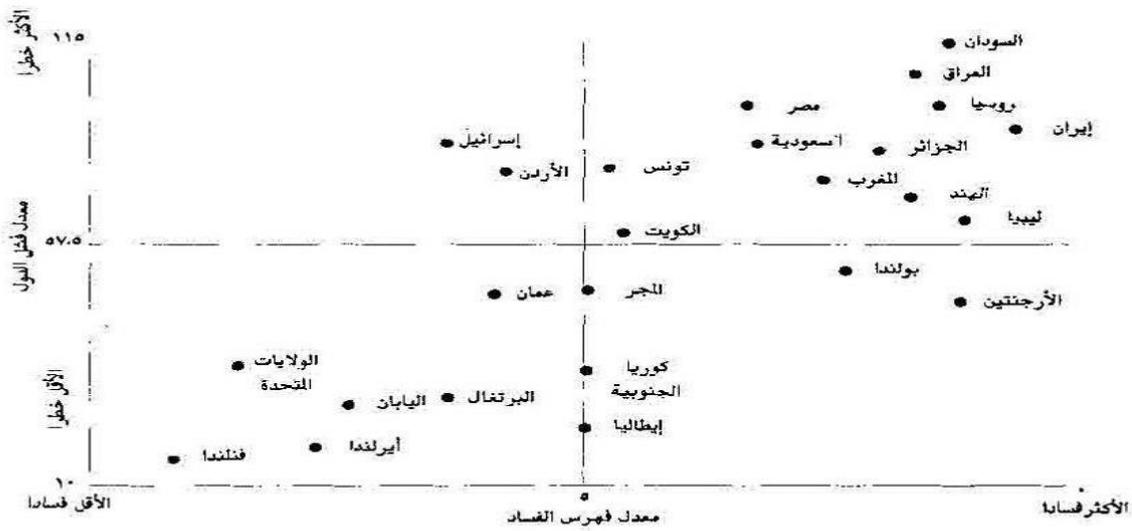
نفس الأمر يتعلق بزین العابدين بنعلي الذي وصل للحكم إثر انقلاب أبيض، على أحد الرموز الوطنية "الحبيب بورقيبة". أسس بنعلي شرعيته السياسية منذ البداية على شعارات القومية التي كانت تجد صدا كبيرا في صفوف الشعوب العربية، كما بنا خطابه منذ البداية على الوعد "بالحرية وتحقيق المجتمع العادل الحافظ لكرامة المواطنين". لكنها وعود سرعان ما انكشفت حقيقتها وظهرت محدودية صدقها سواء في تونس أو في مصر. حيث أنتجت نظم سياسية سلطوية، تقوم على ثلاثة مظاهر بارزة.

أولا: سيادة الدولة الرخوة وهو تعبير لعالم الاجتماع السويدي "جنار ميردال" الذي كتب سنة 1970 عن الدولة الرخوة، واعتبرها سبب التخلف السياسي والاقتصادي للمجتمعات. ومن سمات الدولة الرخوة هو هشاشة احترام القانون من قبل الحكام والفئات النافذة في المجتمع، مما ينتج قوانين لا تطبق على كافة فئات المجتمع، أو أنها قوانين تضمن للفئات النافذة في المجتمع السيطرة على مواقع صناعة القرار، وتحد من الطموح الشعبي في الارتقاء إلى المراكز العليا في البلاد. وهو الذي كان يسود لدى معظم بلدان الحراك الثوري العربي، حيث نجد تمتع الطبقة الحاكمة بقوة تستطيع فرض إرادتها على المجتمع، وتنتج قوانين تشرعن لسيادتها واستمراريتها في الحكم. نتذكر كيف عمل حسني مبارك على إفراز فصول دستورية تحصر عملية المنافسة الانتخابية على الحكم في ذاته فقط، نفس الأمر يتعلق ببنعلي الذي ظل يغير في النص الدستوري حتى يضمن استمراره في سدة الرئاسة. في هذا الاتجاه ذهب النظامين بعد عقود من الحكم الاستبدادي، إلى

دراسات محكمة: سوسيولوجيا الثورات العربية، محاولة تأويلية للمسارات والمآلات

التمهيد لعمية توريث الحكم إلى المقربين منهم من أبناءهم. ويظهر الرسم التالي حجم نسبة الفساد لدى البلدين، وقبوعهما في المراكز الخطر بخصوص نسبة الشفافية في المجتمع ومساهمتها في عملية الاستقرار السياسي.

رسم بياني يظهر معامل الارتباط لبعض الدول بين معدل الشفافية العالمية للفساد ومعدل عشرة مؤشرات للاستقرار السياسي في العالم لستين دولة مختارة²



Source: Foreign Policy, May, June, 2006: 52-56

شكل رقم (٣)

ثانيا: التأسيس لنظام الحزب الواحد في ظل تعددية سياسية مراقبة، تعمل النظم التسلطية ما أمكن إلى حصر عملية التعدد والتوجهات السياسية في المجتمع إلى أدنى مستوياتها، حتى يتسنى لها مراقبة والسيطرة على النخب المضادة لها. وهذه من أبرز سمات النظم السياسية العربية، التي عملت على بناء مشهد سياسي خال من أي تعددية سياسية واضحة، وقمع كل توجه سياسي معارض للسلطة القائمة. وذلك عبر سن تشريعات وقوانين، تحرم إفرار تنظيمات حزبية إلا على مقاسات محددة سلفا، تضمن تبعيتها للحزب الحاكم. ففي مصر ظل الحزب الوطني الحاكم الحزب الوحيد الذي يحرز على غالبية المقاعد البرلمانية لما يزيد عن ثلاثين سنة. ذات الأمر في تونس ظل "حزب التجمع الدستوري" يحصل على غالبية المقاعد البرلمانية والبلدية طيلة 27 سنة، ولا تنافسه في ذلك إلا أحزاب هي تابعة أيضا لنظام الحكم ولا تأتمر إلا بأمره.

ثالثا: التحكم في العملية الانتخابية، ظلت العملية الانتخابية داخل النظم السلطوية في العالم العربي الوسيلة الوحيدة التي تضمن بها استمراريتها وإعادة إنتاج ذاتها، فهذه النظم عملت على التأسيس للاستبداد بأليات ديمقراطية. فحسني مبارك في مصر ظل يعاد انتخابه بواسطة صناديق الاقتراع لمدة 30 سنة ونيف،

² مذكور: خلدون حسن النقيب. مجلة السياسة الدولية. ع 169. يوليو 2007

وكذلك ومثال لزين العابدين بن علي الذي ظل على رأس الحكم في تونس لمدة 27 سنة بواسطة آلية ديمقراطية، مبنية على نص دستوري وصناديق الاقتراع. لكن عن أي دستور نتحدث وعن أي انتخابات نتحدث؟ هي نصوص دستورية مكتوبة على مقاس الحاكم ومركزيته في الحكم، وعمليات انتخابية محبوكة بواسطة مهندسي الفساد السياسي.

رابعاً: القمع السياسي للقوى المعارضة، تأسست النظم السياسية التي عرفت الحراك الثوري، على قمع منهجي للقوى المعارضة لها والباحثة عن شرعية مصادرة للنظم الحاكمة. ففي مصر ظل نظام الطوارئ يحكم مصر بقبضة من حديد، بنفي صارخ للحريات الفردية في التعبير عن معارضة الحكم القائم. وظل حكم مبارك يعتمد على جهاز أمني يحمي النظام القائم من أي تعول على كيانه واستقراره. فالقوى السياسية المعارضة ليس من حقها التدخل في سياسة الدولة ولا في توجهاتها العامة، وتبقى مجالات تدخلها محدودة ولا تتعدى النطاق المرسوم لها سلفاً، وإلا تعرضت للمحاكمة وفق قانون الطوارئ الذي ربما بالعديد من معارضي النظام سنوات عديدة في السجون. نفس الشكل والشأن حدث في تونس، فبمجرد وصوله للحكم عمل بنعلي وهو وجنرال سابق، على بناء جهاز أمني قمعي مختص فقط بقمع الأصوات المعارضة له، والتضييق على الحريات السياسية، حتى أضحي في تونس أن نتحدث في كل ما تشاء وترغب إلا في طبيعة نظام الحكم وتوجهاته العامة.

هذه بعض مظاهر الحكم الفردي التي أسست للسلطوية في العالم العربي، ويمكن قياس نموجي مصر وتونس على باقي البلدان العرب. ارتأينا أن نبرزها كتقديم لإبراز مدى مساهمة عامل المتغير السياسي في التحفيز لتحريك البركة الساكنة لعقود، وتفجيرها في وجه الحكم السلطوي. وإن لم تكن عوامل حاسمة في عملية الحراك الثوري، إلا أنها لعبت الدور المحفز لإحداث اللحظة الثورية. فالمتغير السياسي يبقى مركزي في تفسير ما يجري بالمنطقة، سنوات من الاستبداد وقمع الحريات، وتماهي الحاكم بالسلطة والدولة، حتى أضحت مقرونة به. أفرزت تراكما بلغ غاياته القصوى، في غيبة الإدراك أن هناك مجتمعا غير ثابت بل متحرك وإن كان ببطء لكن مدركاته لواقع الاستبداد الجاثم على صدره أضحت قائمة، وضرورة تغييرها كانت تنتظر فقط العامل الحاسم في تفجيرها.

• المتغير الاقتصادي

لقد ظلت التقارير الدولية تدق ناقوس الخطر حول الأوضاع الاقتصادية التي تعرفها المنطقة العربية، خصوصا غير النفطية. خطر تعريه حجم الاختلالات التي تمس بينة هذه الاقتصادات واختياراتها المؤسساتية. فهي لا تقوم لا على اقتصاد السوق ولا التنافسية الحرة. بل ظلت تحكمها بنيات تقليدية أفرزت فئة اقتصادية غنية مستحوذة على أغلب الخيرات والثروات، في تحالف ظاهر بينها وبين الطبقات الحاكمة. وقد بلغت هذه السياسات الاقتصادية الفاشلة مداها، بتزايد الفئات العاطلة عن العمل خصوصا في صفوف

الشباب، وبتضييق الخناق على الطبقات المتوسطة التي فقدت مركزها ومستوى عيشها، مع ارتفاع تكلفة المعيشة وصعوبة الوضعية الاقتصادية. ويعتبر العامل الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية لضمان الاستقرار في المجتمعات، وأي إخلال به هو إخلال بجوهر الدولة وتوازنها. ومن أبرز هذه الاختلالات التي تعرفها الاقتصادات العربية، نجد: أولاً: تفشي اقتصاد الرعب: ومن أبرز مظاهره تحكّم عائلات مقربة من النظم الحاكمة في أهم موارد وخيرات الدولة، ففي مصر مثلاً فوتت أبرز شركات الدولة إلى نخب اقتصادية نافذة، تربطها علاقات وطيدة بالقيادة السياسية. وظلت الموارد الطبيعية في أيدي ذات النخب، مما أنتج خللاً في عملية توزيع الثروات في المجتمع. أفرز طبقة قلة غنية تربطها علاقة زبائنية بالحكم، وطبقة وسطى ضعيفة جداً تصنف من أضعف الطبقات الوسطى في المنطقة. ثم السواد الأعظم من الفقراء الذي بلغ مستويات قياسية أيضاً لما يزيد عن 22% حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.

نفس الشأن حدث في تونس، تفشي اقتصاد الرعب بلغ مستويات قصوى خلال السنوات القليلة الماضية حيث ظلت "عائلة الطرابلسي" المقربة من الرئيس التونسي تستحوذ على معظم القطاعات الاقتصادية في تونس، خصوصاً الحيوية منها، وقد لعب هذا التحالف بين المال والاقتصاد دوراً كبيراً أيضاً في إنتاج نخب اقتصادية تستحوذ على معظم خيرات البلاد، في مقابل شريحة واسعة من الفئات الشعبية التي تعاني الفقر والبطالة.

ثانياً: اقتصاد تبعي: لم تستطع البلدان العربية إلى اليوم التأسيس لنظام اقتصادي مستقل بذاته، وقادر على المنافسة ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وكلها عوامل تزيد من تظهور وتخلف هذه البلدان على كافة الأصعدة. حيث تظل مرتكزات هذه النظم في موازنتها على التحويلات الخارجية من العمالة المهاجرة للخارج، ثم على الإعانات الدولية، واقتصاد خدماتي مترهل يسوده الفساد والوساطة بكافة أشكالها. في غياب استراتيجيات ورؤى تقوي البنيات الاقتصادية وتجعل من عملية الاستثمار واقتصاد السوق والتنافسية الحرة الشريفة كمرتكزاته الأساسية. مما أدى مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الإخلال بتوازن هذه الاقتصادات، جراء تناقص حوالات المهاجرين، وتراجع الاستثمارات الخارجية التي هي محدودة أصلاً. ثم عدم قدرت اقتصاداتها على المنافسة خارجياً. كلها عوامل أدت إلى تراجع نسب النمو وتأزم الوضع الاقتصادي المتردي.

من خلال هذه المعطيات يتضح دور المتغير الاقتصادي في تفسير عملية الحراك الثوري العربي، فمجتمعات متخلفة اقتصادياً جراء تخالف المال بالسياسة، وإنتاج قلة مستحوذة على خيرات المجتمع الذي يعاني من نسب عالية من الفقر. ساهم في عملية التحفيز لتفجير الوضع، الذي ظل لا يحتمل في مجتمع تنعدم فيه سياسة عادلة في توزيع الدخل.

• المتغير الاجتماعي

لا يمكن الحديث عن دور المتغير السياسي والاقتصادي في تحفيز الحراك الثوري العربي، وإغفال العامل الاجتماعي في هذه العملية. على اعتبار أن العامل الاجتماعي يصيب بشكل مباشر وضعية الفرد داخل المجتمع، ويعتبر المقياس الأساسي لمعرفة السلم الاجتماعي في أي دولة. في الحالة العربية التوصيف المناسب لهذه الوضعية هي حالة التردّي التي بلغت غاياتها القصوى نحو الانفجار. فدراسة الوضعية الاجتماعية لأفراد المجتمع لبلدان الحراك الثوري العربي، نجد الأرقام والإحصاءات الدولية تصنف هذه البلدان في مستويات ضعيفة جدا. بمقياس مستوى الخدمات، ومستوى البطالة، وظروف المعيشة. كلها توحى بأن الوضع كان قابلا للانفجار في أي لحظة. ففي مصر وصلت نسبة الفقر إلى ما يفوق كما بينا سابقا 22%³، ونسبة البطالة إلى 12% خصوصا في صفوف الشباب، مما يفقد الغالبية العظمى من المواطنين على توفير الحد الأدنى من العيش الكريم. هذا إلى جانب تفشي مظاهر المدن العشوائية مما أدى إلى تفكير المدن وتحويلها إلى قرى كبيرة، تنعدم فيها أبسط مستلزمات الحياة الكريمة. كما زاد الأمر سوء تفشي مظاهر الأمية وتردي النظام التعليمي، حيث وصلت نسبة الأمية في مصر سنة 2010 إلى 26% حسب التقارير الرسمية. وهي مستويات على العموم توضح حالة التردّي الذي يعانيه المواطن المصري في عهد مبارك، والذي أدى بتراكمه إلى تآزيم وضعية المواطن المعيشية. حيث بلغت حالة الحرمان إلى أرقام مهولة فأكثر من نسبة 33% من الشباب المصري يعانون من الحرمان الحاد من الخدمات الاجتماعية، وقس على ذلك نسبة 22% من الفقراء والمهمشين.

فقد أدت السياسات العامة المتبعة في مصر إلى إنتاج مجتمع في أمس الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية، والحفاظ على أمنه الاجتماعي والغذائي. حيث تراجع حجم الطبقة الوسطى بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة وضعف الرعاية الاجتماعية للدولة، وتآزم وضعية الفئات الفقيرة جراء السياسة الاقتصادية الإقصائية. وكلها عوامل توحى بضعف الدولة تجاه الاستجابة للمطالب الاجتماعية الشعبية، مما ولد حرمانا شعبيا لأبسط ضرورات العيش الكريم.

نفس المستويات المعيشية في جوهرها العام ظل يتفشى في تونس وإن بمستويات أقل، حيث تجاوزت نسبة الفقر 15%⁴، في حين بلغت نسبة البطالة إلى 18%، وسجلت نسبة البطالة في صفوف حاملي المؤهلات الجامعية إرتفاعا ملحوظا حيث بلغت 30.5%⁵. مما أثقل كاهل المواطن التونسي جراء تآزم الوضعية الاقتصادية بتراجع نسبة السياح الوافدين بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي تشكل موردا هامة بالنسبة للاقتصاد التونسي.

الحاصل، أن المتغير الاجتماعي لعب دورا مهما إلى جانب المتغيرات الأخرى بتحفيز عملية الحراك الثوري في المنطقة العربية، وهو متغير مساعد على قياس مؤشرات الاحتقان الذي بلغه الشارع العربي. بيد أن، هل

³ تقرير التنمية الإنسانية العربي 2010. الثروة الحقيقية للأمم. مسارات التنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010

⁴ <http://www.france24.com> تصريح لوزير الشؤون الاجتماعية لقناة France 24 20/12/2012

⁵ <http://www.alarab.co.uk/tunisiatoday/display.asp?fname=\2012\02\02-24\748.htm>

اعتبرت هذه المتغيرات العوامل الحاسمة في عملية التثوير التي شهدتها المنطقة العربية أم أن هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا الحراك؟ وكان لها الدور الحاسم في تفجير الأوضاع؟.

2. عوامل حاسمة:

بعد أن استطرنا في الحديث عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بتحريك الشارع العربي نحو الانفجار، وهي عوامل في نظرنا تعتبر محفزة لعملية الحراك. وأن هناك عوامل أخرى ساهمت بشكل حاسم في تحريك البركة العربية الساكنة، وحسمت في إنفجار الحراك الثوري الذي حصد في طريقه مصير العديد من الأنظمة السياسية العربية. ويمكن إجمال هذه العوامل في ثلاث متغيرات رئيسية، أولاً المتغير القيمي، وثانياً المتغير الديمغرافي، وثالثاً المتغير التواصلي التقني.

• المتغير القيمي

حرية كرامة عدالة اجتماعية، كانت هذه إحدى الشعارات التي رفعها شباب الثورة في كل من مصر وتونس، شعارات تذكرنا بالقيم التي قامت عليها الثورة الفرنسية "حرية مساواة وإخاء". قراءة هذه الشعارات وشعارات أخرى مثل استحضار البيت الشعري لأبي القاسم الشابي "إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر" توحى بمضمون الخطاب الذي أضحى سائداً عند الفئة العمرية الشابة، التي تطالب بقيم الكرامة والحرية والمساواة، كبديل للحكم السلطوي وآليات الإكراه التي ظلت ترزح تحته الدول العربية لعقود عدة.

إذا، قراءة هذه الشعارات تحيل على استنتاج أساسي أن منظومة القيم لدى الأجيال الشابة في العالم العربي، أضحى تفكر من خارج الثقافة السياسية السائدة، المبنية على الخوف والخنوع ونظام الأبوية المتجذرة في شرايين المجتمع. جراء سياسة قمعية ممنهجة من طرف الأنظمة المستبدة. تغير منظومة القيم يعتبر متغيراً مركزياً في تغير رؤية المجتمع للسلطة وللدولة، ولما يجب أن تكون عليها الأوضاع السياسية، خارج منطلق الولاء والتبعية للسلطة المركزية.

فالجيل الذي نشأ ضمن الانفتاح على التجارب الكونية في التحضر والديمقراطية، استطاع أن يتحرر من الثقافة السلطوية التي تربا عليها آباؤه وأجداده، ليؤسس لنفسه منظومة لا تدين للسلطة الفردية، بل تؤمن بقيم العدالة والحرية والتحرر من كل أشكال التقليدانية التي تقوم عليها النظم السياسية التي عاش فيها. مآلات هذا التحرر ساعد هذا الجيل على اكتساب قناعة تتعارض مع النظم السياسية القائمة، وتؤسس لمشروعية مضادة لها. ظلت تتغذى وتتراكم حتى حانت الفرصة للانفجار في وجه السلطوية، التي لم تدرك إلا متأخراً. حينما صاح بنعلي في آخر خطاباته فهمتكم - أن هناك بديل سياسي واجتماعي وثقافي قيمي يتربى داخل المجتمع. هذا الانفجار الذي كان بمثابة إعلان أن هناك بديل تطمح للعيش فيه هذه الشعوب، وأن أي خنوع سابق لهذه الأنظمة كان فقط تحت سلطة الإكراه والقمع.

• المتغير الديمغرافي

سميت الثورات العربية بثورة الشباب، على اعتبار أن المحرك الأساسي لهذه الثورات كانت بداياته بخروج الشباب إلى الشارع، والتي سبقتها عمليات التعبئة عبر وسائل الاتصال الحديثة. كما كان الشباب في قلب الحدث كانوا هم أكثر الضحايا الذين تعرضوا للقمع والاعتقال، فالإحصائيات التي تقدمها التقارير تبين أن نسبة الشباب كانت الأكثر معدلاً في ضحايا الانتهاكات والاعتقالات التي عرفتتها مصر وتونس إبان هذه الثورات. وهو مؤشر يزيح أن الشباب كانوا في طلائع هذه الثورات ومن قياديينها.

وقد لعب المتغير الديموغرافي دوراً حاسماً في تحريك الشباب، والتكتل في حركات شبابية تعبر عن طموحات ومطالب هذه الفئات للعيش في مجتمع ديمقراطي يضع في أولوياته السياسات الشبابية، ويستجيب لمطالبها في التشغيل والعيش الكريم. وبدراسة للمتغير الديموغرافي بالنسبة للحالة المصرية والتونسية كما يبين الجدول التالي⁶، نجد أن حجم كتلة الشباب عرفا تطوراً مهماً من حجم نسبة عدد السكان خلال العشرية الأخيرة. حيث يتراوح معدل هذه الفئة ما بين 29 و30 في المائة من عدد السكان في البلدين، مع فارق هذه النسبة بين كل من مصر التي يبلغ عدد سكانها 84 مليون نسمة، وتونس التي تبلغ فيها هذه النسبة 10 ملايين نسمة.

نسبة المؤوية للفئة العمرية من 29-15 سنة من مجموع عدد السكان	مجموع الفئة العمرية 29-15 سنة	عدد السكان بالملايين	السنة	
%28.25	19.827	70.174	2000	مصر
%30.27	23.356	77.154	2005	
%29.20	24.670	84.474	2010	
%29.17	2.758	9.452	2000	تونس
%30.09	2.973	9.878	2005	
%28.93	3.00	10.374	2010	

⁶ United Nations, World Population prospects: the 2008 revision population database (<http://esa.un.org/unpp> مذكور في: في:

ولطرحمة هذه الأرقام كمؤشرات دالة على أهمية المتغير الديموغرافي في تفجير الحراك الثوري العربي، هو الحجم الكبير الذي أضحت تشكله هذه الفئة داخل المجتمعات العربية. وبربطها بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نجد أن هذه الفئة هي الأكثر تضررا داخل هذه المجتمعات. فنسبة البطالة تصيب أكثر فئة الشباب خصوصا الحاملين لشهادات جامعة. كما أن الوضعية الاجتماعية المزرية تصيب بشكل كبير هذه الفئة، التي أضحت في ظل هذه المتغيرات ضحية للسياسات العامة الفاشلة المتراكمة لعقود داخل هذه البلدان، وقد لعبت عملية القمع الممنهج الذي تتعرض له هذه الفئات أيضا دورا مركزيا في تأجيج الأوضاع، حيث كانت حركة "كلنا خالد سعيد" بمصر حركة ضد الظلم والقمع الذي تعرض له شاب جراء تعبيره عن رفض سياسات النظام. وأيضا تفجير الأوضاع في تونس كانت جراء صرخة لمواطن شاب -محمد البوعزيزي- حامل لشهادة عليا جراء القمع والإهانة الذي تعرض له.

فالعامل الديموغرافي كما توضح هذه المؤشرات كان له الدور الحاسم في تغيير نظرة المجتمع للدولة، وفي تغيير طريقة التعبير عن المطالب، وكذا في تقوية الفاعل المدني والحقوقى تجاه الدولة السلطوية. فتركيبية السكان شهدت في السنوات القليلة الماضية تغيرا ملحوظا في حجمها، وأضحت فئة الشباب تشكل الحجم الأكبر مقارنة بالعقود الماضية. تنامي هذه الفئة في ظل مجتمعات معولة جعلها تفتح على المناخات الديمقراطية في البلدان الأخرى مما فتح أعينها على حقوقها المهضومة، مما يؤكد التلازم الحاصل ما بين المتغير القبلي والمتغير الديموغرافي مع تغير حجم وكتلة الشباب داخل المجتمعات العربية.

• متغير تكنولوجيا الاتصال

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي الحديث - فايسبوك، تويتر، يوتوب- بالإضافة إلى الهواتف والكاميرات الذكية، دورا مهما في عملية التعبئة والتنشئة للشباب المفجر للحراك الثوري. فقد كان لها الدور في عملية الإعلان عن أوقات وأماكن الخروج للتظاهر، وفي تحديد مضمون وطبيعة المطالب المرفوعة. حيث صارت المعلومة تتداول كالنار في الهشيم، حتى بعد أن تم منع الصحفيين ووكالات الأنباء على تغطية الأحداث، أضحى كل متظاهر بهاتفه وحسابه على الفايسبوك أو تويتر صحفيا وناقلا للأحداث فور حصولها. مما أوقف العالم منبرا أمام حجم الوعي لدى هؤلاء الشباب، ومدى عزمهم على إيصال صوتهم للمنتظم الدولي. فبفضل وسائل التواصل الحديثة أضحى الفضاء العام ملكا للجميع وخارج عن أي رقابة ممكنة، إلا رقابة الضمير المتحكم في ناقل المعلومة. ساعدت عملية التشبيك على جمع الحشود نحو الميادين، وتنظيم لجان الثورة، ومعرفة تحركات المظاهرات ومعها القوى الأمنية. كما ساهمت في نقل الانتهاكات التي تعرض لها المتظاهرون، ونقلها لوسائل الإعلام العالمية كرفع عن أي تعتيم لما يقع، مما شكل ضغطا كبيرا من طرف المنتظم الدولي جراء الانتهاكات التي تعرضها المتظاهرون في كل بلدان الحراك الثوري.

وقد ساهم تطور تكنولوجيا التواصل والشبكة العنكبوتية بشكلها المتسارع، في تغيير الثقافة المرجعية لدى الأجيال التي واكبت هذا التطور، الشيء الذي ساهم في تغيير قناعاتها تجاه النظم القائمة، والالتزام بتغيير الأمر الواقع الذي ظل يسلب كرامة المواطن ويحرمه من العيش الكريم. حيث لم يعد للهيمنة الإيديولوجية من معنى في ظل هذا الانفتاح على العالم، كما لم يبقى للإعلام الرسمي الموجه أي دور في التعبئة لايديولوجية النظم السلطوية.

إذا، فمتغير تكنولوجيا التواصل والانفتاح على فضاءات جديدة، سمح بطرح الأسئلة ومساءلة الراهن ومحاكمة الأوضاع. ذلك لأن الافتراضي يتنافر بطبيعته مع تقبل الراهن والتسليم بما هو كائن⁷. والكائن هو واقع متردي تسوده أشكال الوصاية والكبت على الحريات، وسيادة الإيديولوجية الواحدة والوحيدة، فالرهان كان كيف يتم الانقلاب على هذا الواقع والعيش في بدائل أفضل. ولم يشكل متغير تكنولوجيا التواصل ثورة تقنية ومادية فقط في قلب الحراك الثوري، بل "يمكن عدها بمثابة ثورة شعبية، أولاً لاستقطابها الجماهيري ولسماحتها إلى حد كبير بتجاوز الرقابة الفكرية في العالم العربي، إلا أن أهميتها ترجع بالأساس إلى ما فتحت من فضاءات جديدة للتواصل وتبادل الصورة والرأي مكنت المتداولين فيها من تجاوز كل الأشكال التقليدية لممارسة الفعل السياسي، من النزول عند الجماهير وتوزيع المنشورات وتنظيم اللقاءات ونشر الدعوات"⁸. مكنت هذه التقنيات من خلق الفجوة بين سيطرة النظم السياسية على الفضاءات العامة وصناعة الرأي العام، وخلق قوى مضادة كانت لها الكلمة في النهاية واستطاعت أن تتغلب على أعق الديكتاتوريات في المنطقة.

ثالثاً: مآلات الثورات العربية.

بعد أن استطرنا في الحديث عن العوامل والدوافع التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية الحراك الثوري العربي، وكيف ساهمت في إسقاط النظم السلطوية التي ظلت لعقود تحكم المنطقة بكافة أشكال الإكراه والتوجيه والوصاية. كيف يمكن تقييم الوضع الذي آلت إليه هذه الثورات بعد أكثر من سنتين على حدوثها؟ هل حققت الثورات العربية مبتغياتها؟ وهل استطاعت أن تبني نظم سياسية بديلة لسابقتها؟

الإجابة على هذه الأسئلة تدفعنا للانطلاق في البداية بملاحظتين: أولاً، أن أي حديث عن أن الثورات تحقق أهدافها بمجرد إسقاط النظم السياسية السابقة، هو خروج عن المسار الطبيعي لمجرى التاريخ، فلكل واحد تصور على ما يجب أن تذهب فيه الأحداث، لكن الأحداث تولد وتتسارع انطلاقاً من تفجير تناقضات المجتمع التي لا تظهر إلا بعد أفول النظام السابق، والتي لا تستطيع أي قوة التحكم في مساراتها وتجاوزاتها. ثانياً: أن وصول الإسلاميون إلى الحكم في أول تجربة سياسية بعد النظم المنهارة، وضعها أمام تحديات كبرى أبرزها

⁷ عبد السلام بن عبد العالي الشباب التشبيك وثقافة التواصل والتغيير السياسي في الانفجار العربي الكبير مجموعة مؤلفين المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات بيروت 2012 ص 85

⁸ نفسه... ص 88

تحدي بناء النظام، وهو ليس من السهل بمكان، خصوصا أمام قوى تفتقد للتجربة في الحكم وتدير الشأن العام، ولا زال خطابها السياسي حول الديمقراطية لم يحسم في العديد من شروطها.

1. مآزق الإسلام السياسي في الحكم.

في ظل السياق الثوري الذي شهدته المنطقة برز التيار الإسلامي بقوة، خصوصا بعد الانتخابات التي أجريت في بلدان الحراك الثوري ونخص بالذكر هنا كل من تونس ومصر. بروز التيار الإسلامي بهذا الحجم يجد تفسيره في أنها تطرح نفسها كبديل عن الأنظمة السابقة، وأنها طالما تعرضت للتضييق والملاحقة في العهد السابق، وكانت تترك بينها وبين التجارب السياسية مسافات طويلة. وأيضا لحملها لشعارات وخطابات ذات حمولة إسلامية، تجد صداها في ذهنيات ومعتقدات المجتمع. لكن هل استطاعت هذه التيارات إحسان تدير المرحلة؟ وهل تملك هذه التيارات مشروعا مجتمعيا قادرا على مواجهة التحديات التي تعرفها هذه البلدان؟ ما مدى استجابة برامج هذه الأحزاب إلى تطلعات المواطنين في التقليل من الفوارق الاجتماعية وبطالة الشباب ومحاربة الفساد والتأسيس للمواطنة الحقة؟

عندما نتحدث عن "المشروع المجتمعي" فنحن نتحدث عن مشروع كلي، شمولي. يروم إعطاء تصور جديد للمجتمع ولل فرد والحرية، ناهيك كما يقول الدكتور محمد سبيلا إعطاء تصور للنظام الاقتصادي للمجتمع، وبنيته السياسية، وعلاقاته الاجتماعية وقيمه الأخلاقية وتصورات الميثافيزيقية.... فإعداد مشروع مجتمعي يتطلب توفرا متكاملا لمثل هذه المجالات في تفاصيلها لا في صورتها التخطيطية العامة⁹.

وعليه فالمشروع المجتمعي بصيغة أخرى يروم إلى تحقيق نهضة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، عن طريق برامج وآليات شمولية ومعيارية قادرة على بلوغ أهدافه وإنزالها لأرض الواقع. فمع موجة الحراك الثوري أضحت مسألة المشروع المجتمعي تفرض نفسها بقوة، خصوصا في الدول التي عرفت تغييرا في أنظمتها السياسية كتونس ومصر وليبيا، فبدون توفر مشروع مجتمعي حقيقي لا يمكن الحديث عن أنظمة بديلة لسابقتها، أو تحقيق التغيير المنشود الذي طالبت به الشعوب من خلال حراكها المجتمعي.

فالتحديات الكبرى والمؤشرات على أرض الواقع تشي بأزمة تعيشها كافة القطاعات الإنتاجية، فمعدلات الفقر مرتفعة والبطالة في صفوف الشباب في تفشي مستمر، والقدرة الإنتاجية في تراجع ناهيك عن صعوبة الاندماج في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى مخلفات الديون الخارجية التي تمك الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان. الخروج من هذه الأزمة يعني توفر إرادة حقيقة لإصلاح هيكلية يهيم السياسات التنموية والبرامج

⁹ عيد الإله سطي. الإسلاميون والمشروع المجتمعي. موقع منبر الحرية. <http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/6797>

التعليمية والبحث عن سبل لخلق الثروة، والزيادة في العملية الإنتاجية من خلال إعطاء أولوية للقطاعات الصناعية، وتنقية أجواء الاستثمار من رواسب الفساد.

لكن منذ وصول التيارات الإسلامية للحكم إلى اليوم لم تستطع إخراج البلاد من حالات الترهل التي تعاني منها، ولم تستطع لحد الساعة إبراز هوية سياسية جديدة تجب الأنظمة السياسية السلطوية السابقة. لا على مستوى تدبير الاختلافات السياسية، ولا مستوى تدبير السياسات العامة. حيث تجربة حكم هذه التيارات إلى ملاحظتين: أولاً، أن التيارات الإسلامية عملت على تدبير الفترة الانتقالية، بنفس حزبي وانتخابي لا تروم به التأسيس للقواعد الديمقراطية، بقدر ما تروم إلى إبراز هويتها السياسية في الحكم. وهذا ما أسقطها في شرك النزاعات مع التيارات المختلفة معها فكرياً وإيديولوجياً. تدبير المرحلة الانتقالية في كافة التجارب الثورية الناجحة، تبتعد كل البعد عن المنطق الحزبي والانتخابي، وتتوجه نحو بناء الصرح الديمقراطي الذي يتوافق عليه جميع أطراف وتيارات المجتمع.

ثانياً: لا زالت مطالب الشارع العربي مرفوعة إلى حين، فجل الشعارات والخطابات التي قامت عليها الثورات العربية لم تتحقق كلياً لحد الساعة، ولعل ذلك يرجع لصعوبة التدبير الاقتصادي والسياسي للمرحلة الانتقالية. التي تتطلب تعاون كافة الأطراف المجتمعية لتقويم اعوجاج سنوات السلطوية والاستبداد.

عموماً لحد الساعة وبناء على المعطيات الميدانية، لم يستطع الإسلاميون الذين يتقلدون مناصب حكومية في العالم العربي صياغة مشروع مجتمعي نهضوي يقوم على نظرة حديثة للمجتمع وللسلطة. وإبراز برامج شاملة ومتكاملة لمواجهة التحديات الراهنة بواقعية وحزم حسب ما تقتضيه المرحلة. وهذا يمكن إرجاعه إلى ثلاثة اعتبارات، أولاً: نقص في القدرة على التدبير المؤسسي وذلك راجع بالأساس إلى قلة الخبرة في القيادة المؤسسية وما تقتضيه من رؤية وخبرة علمية وازنة... فخبرة الإسلاميين لحد الساعة لا تتجاوز تعاملهم مع العمل الاجتماعي الذي كان هو الرهان الأساسي لتوسيع قاعدتهم الجماهيرية. ثانياً: الفجائية في تحمل المسؤولية السياسية، فالأحزاب الإسلامية حتى وقت قريب كانت معركتها معركة وجود وصمود تجاه الأحزاب الحاكمة، وبالتالي لم تتوقع أن تصل إلى الحكومة قبل الحراك العربي. ثالثاً: ليست لعروض الإسلاميين الفكرية وكتاباتهم التنظيرية ما يوحى باستيعابهم لقيم التنمية وآليات التطور الاقتصادي والثقافة الحديثة، مما يساعدهم على بلورة مشروع مجتمعي ديمقراطي متطور¹⁰.

2. من إسقاط النظام إلى الحاجة لبناء النظام.

¹⁰ نفسه...

بعد الاستطرد السابق، يتضح أن النكوص إلى الخلف والزيادة في تأزم الوضعية الاجتماعية والسياسية يظل ممكنا، في ظل غياب اجتهادات لبلورة مشروع مجتمعي يتبنى قيم الحداثة والتنوير، وبرامج تنموية هيكلية تأسس لمفهوم الدولة المعاصرة، التي تقوم على قضاء مستقل ونزيه، واستقرار اقتصادي وبنكي مبني على التنافسية وقيم السوق، وخاضع لرقابة برلمانية صارمة، وجهاز إداري حديث يدار بكفاءات علمية قيمة وذات قدرات تعليمية مهمة، وإعطاء البحث العلمي أهميته التي يستحق بل الرهان عليه كأحد الروافد الأساسية لأي إصلاح حقيقي منشود. بدون بلورة هذه الحاجيات كأولويات في مشروع مجتمعي رائد، قد تؤدي هذه الصحوه للإسلاميين ليس لحل الأزمة المجتمعية بل إلى اعتبارهم جزء من هذه الأزمة.

بعد انقضاء مرحلة إسقاط النظام وما تبعها من لحظات الرومانسية الثورية، تطرح مرحلة بناء النظام نفسها بإلحاح، نشوء أي ثورة تقتضي طرح نظام بديل لسابقه بمؤسسات ديمقراطية وقيم التحرر من كافة الأشكال السلطوية. قيام الثورة لا تعني تغيير نخب الحكم فقط بل تلتبس مشروعا مجتمعيًا جديدًا تساهم في بلورته كافة القوى المجتمعية. وتدير الاختلافات في تسيير الشؤون العامة تسبقه مرحلة التأسيس للقواعد الديمقراطية، التي على أساسها يحقق التدافع المجتمعي مبتغاه.

دول الحراك الثوري، لا زالت في فترة النقاهاة باتباع المنهج التصوري لبيرنتون، الخروج من هذه الفترة يجب أن يؤدي إلى مجتمع سليم ومعافى يقطع مع دابر السياسات التسلطية السابقة. وإعادة التوازن إلى المجتمع في كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. معادلات بناء النظام الحدائي الديمقراطية ليست من السهولة بمكان قد تقتضي سنوات عديدة من البناء، لكنها ليست صعبة إذا توفرت شروط وسواعد مؤمنة بهذا البناء. بعض هذه المعادلات التي تفرض ذاتها أنيا يمكن اختصارها كالاتي:

المعادلة الأولى: بناء صرح الدولة الوطنية الديمقراطية، التي تقيم فصل واضح ما بين التدبير الديني والتدبير المدني، وإنشاء توازن ما بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات. وأن لا يكون الولاء إلا لولاء الجماعة الوطنية، بخلاف الولاءات الفردية التي سادت في النظم التقليدية السلطوية السابقة.

المعادلة الثانية: التأسيس لدولة المواطنة ودولة فصل السلط. التي يتساوى فيها الجميع أمام القانون الذي لا سلطة تعلقوا سوا.

المعادلة الثالثة: التأسيس لاقتصاد يقطع مع كافة أشكال الرعب، والاقتصاد الموجه. فبناء مجتمع الخيرات لا يتم إلا بفتح السوق أمام التنافسية الحرة والنزاهة.

المعادلة الرابعة: بناء منظومة تربية تحت على قيم العدالة والمساواة والحرية، منظومة تربية منتجة لأطر تؤمن بالديمقراطية ليست كمؤسسات فقط، ولكن كقيمة تمكن الفرد من العيش الكريم في مجتمع مبني على مساواة الجميع أمام القانون.

من خلال هذه المعادلات التي تحتاج بدورها إلى مجموعة من التفاصيل قد يضيق مجال هذه الورقة لاحتوائها، لكن تبقى نبراس لتأسيس نظام يناقض السلطوية ويؤسس لمجتمع أفضل.

خلاصة تركيبية: من أجل عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع

سنحاول في الأخير اقتباس أطروحة هابرماس حول "نظرية الفعل التواصلي"، التي تعتبر ملائمة لتدبير الخلافات التي لا زالت ترزح تحتها دول الحراك الثوري، بعد أن تخلصت من أنظمتها السلطوية واستبدادها، لكنها لحد الساعة لم تستطع أن تتغلب على مشاكل خلافاتها واختلافاتها فيما بعد الدولة السلطوية مما يجعلها لا زالت تراوح مكانها ولم تستطع أن تقدم المشروع البديل للأنظمة السابقة.

فالاختلاف في التوجهات السياسية و العرقية و الدينية أو حتى اللغوية ستصبح خارج سياق الدولة الديمقراطية المبنية على المواطنة وحقوق الإنسان وقيم الحداثة التي تعتبر سابقة عن أية ولاءات أخرى. لماذا، لأنها هي الضامن للعيش الكريم بدون التفریط في حق أي فرد مواطن داخل الدولة الواحدة، وذلك كله من خلال الإجماع على دستور ديمقراطي يضمن حقوق المواطن الأساسية بغض النظر عن هويته الثقافية وانتمائه الديني.

لكن كيف يمكن تحقيق هذا الإجماع على دستور ديمقراطي تشاركي في مجتمع مبني على التعددية؟ هنا يجيبنا هابرماس من خلال أطروحته المركزية في "نظرية الفعل التواصلي"، بضرورة التكامل بين القانون والأخلاق واعتبار الديمقراطية ليست فقط مؤسسات ومجموعة قوانين بل هي أيضا قيم ومبادئ وثقافة ديمقراطية ومجتمع مدني واعي بمشروطيته وأهميته المجتمعية، متحرر من كل سلطة سياسية. مما يولد فضاء عمومي قائم على أخلاقيات المناقشة الواعية والبناء والحوار العقلاني المبني على سلطة الحجة، وهنا التميز الذي من خلاله يتم تجاوز مفهوم الديمقراطية التمثيلية التي تحصر النقاش على مستوى الفضاء العمومي المتمثل في البرلمان، إلى الديمقراطية التشاورية التي تضمن المشاركة الفعلية والواسعة لكل أطراف وأطراف المجتمع عبر الفضاء العام. من خلال هذا التدافع المتحضر نتجه إلى تدبير الاختلافات وتجاوز كل ما هو معرقل لإقامة الدولة الوطنية الحديثة التي يعيش فيها الجميع بدون الخوف من التناول على الحقوق الأساسية للمواطنين لأن هناك دستور ديمقراطي ساهم الجميع في بلورته يدبر العملية السياسية داخل المجتمع ويؤدي إلى ممارسة الشعب لسيادته وإلى خلق نسق من الحقوق الأساسية.

يعتبر هذا المخرج الذي يقترحه ملائما جدا للحالة العربية التي أدت بها الاختلافات والتعددية المذهبية والعرقية إلى مسارات بعيدة كل البعد عن الدولة الديمقراطية بمفهومها المعاصر. فالفرصة جد مواتية لمواجهة التحديات التي تطرحها مسألة البناء الديمقراطي للدولة ما بعد السلطوية. تدبير الاختلاف لن يكون بإقامة المجالس التأسيسية لصياغة الدستور التي يطعن في الكثير من الحالات العربية في شرعيتها وقدرتها على تحقيق التوافق المجتمعي، بل على جميع المكونات المجتمعية أفراد وجماعات أن تتحلى بقيم الديمقراطية والقبول بالرأي الآخر والقدرة على بلورة المشروع المجتمعي الذي يضمن العيش الكريم لكافة أفراد المجتمع بدون رجحان كفة طرف على آخر.

دراسات محكمة: سوسيولوجيا الثورات العربية، محاولة تأويلية للمسارات والمآلات



مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL Centre for Intelligence Research and Studies

من خلال ذلك يتم بلورة عقد اجتماعي جديد، يعيد للدولة العربية توازنها الديمقراطي، ويؤسس لمنطق جديد في علاقة الدولة بالمجتمع، بذلك يتم استكمال عملية العلاج كما يسميها بيرنتون في منهجه التصوري، وتحقق الثورة غاياتها ويكتمل بناء صرحها.
بيد أن هل نحن نتجه نحو هذا العقد الاجتماعي؟ وقبل ذلك هل نحن واعون بضرورة هذا العقد الاجتماعي؟ ومشروطيته في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية؟
مسألة فيها نظر...